بغداد تستعين بالشيوخ لمواجهة الأقاليم

المصالحة تحتفي بالسليمان.. وأمير الدليم: بغداد ستستغل عمي لمنع الفيدراليات

أكد أمير قبائل عموم الدليم، أمس الاول، رفضه دعوات إعلان الأقاليم، مبينا أن دولا إقليمية وراء تلك الدعوات، فيما لمح أمير قبائل الدليم علي حاتم السليمان إلى أن الحكومة تسعى إلى استغلال شيوخ العشائر في المرحلة المقبلة لمنع إنشاء الأقاليم.

وقال أمير عموم قبائل الدليم ماجد السليمان في تصريح لوكالة السومرية نيوز على هامش استقباله وفدا من مكتب رئيس الوزراء نوري المالكي بمناسبة عودته إلى العراق، إن "الدعوات إلى إنشاء الأقاليم مخطط خارجي لدول إقليمية رسم له من وقت طويل وتفجر الآن بعد الانسحاب الأميركي من البلاد"، مبينا أن "ذلك المخطط يعود لدول إقليمية".

بغداد / المدى

وأضاف السليمان أن "بعض الأحزاب المشاركة في الحكومة ومحافظات الأنبار وصلاح الدين ونينوى كانت رافضة أساسا للدستور وعادت الآن لتطبق هذا الدستور"، معتبرا أن "هذه التصرفات معيبة".

من جانبه قال وزير المصالحة الوطنية السابق محمد العريبي في تصريحات صحفية، إنه "سافر لأكثر من مرتين إلى الأمير ماجد السليمان إلى المملكة الأردنية"، مبينا أنه "تداول مع السليمان موضوع عودته إلى العراق".

من جهته قال أمير قبائل الدليم علي حاتم السليمان أن "موضوع إنشاء الأقاليم من عدمه سيحدد من قبل الشارع وليس شيوخ العشائر فقط"، ملمحا بأن "الحكومة ستسعى خلال الفترة المقبلة إلى استغلال عمه في المرحلة المقبلة لمنع إنشاء الأقاليم". وتعتبر عودة السليمان إلى العراق بطلب حكومي محاولة منها لإسدال على مخاوفها من ولادة جديدة للأصوات المطالبة بإنشاء الأقاليم لاسيما وان جدول أعمال الشيخ اكتظ منذ الساعة الأولى بمواعيد للقاء بعض شيوخ العشائر لعرض ما في جعبته قبل التوجه الى بغداد للمشاركة في مؤتمر المصالحة الوطنية الذي سيعقد قريبا.

ومن المتوقع ان يلتقي الأمير العائد من عمان في مضيفه بالرمادي بعض الشخصيات المؤثرة في الانبار للخروج بموقف أخير لعشائر المحافظة من قضية الأقاليم ومن ثم يحمله الى بغداد، ويرى مراقبون ان اللجوء للعشائر حل ربما تجده الحكومة الأمثل للسيطرة بعد الانسحاب الأميركي على أوضاع المحافظة التي كانت تعتبر من المناطق الساخنة.

وتشهد الساحة السياسية في العراق، إضافة إلى الأزمات المزمنة بين قائمة العراقية وائتلاف دولة القانون، أزمة جديدة تتمثل بمطالبات بعض المحافظات بإقامة أقاليم منها إعلان محافظة صلاح الدين إقليما اقتصاديا وإداريا منفصلا كما أعلنت القائمة العراقية في مجلس محافظة ديالى عن تقديم ورقة عمل للحكومة المركزية تتضمن تسعة مطالب لحل المشاكل كافة داخل المحافظة، مؤكدة أن المحافظة ستعلن إقليماً في حال عدم الاستجابة، فيما لوحت محافظات الأنبار والبصرة ونينوى بالمطالبة بإقامة أقاليم في حال عدم تلبية مطالبها وتوفير الخدمات.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد أكد خلال لقاء تلفزيوني، في ٢٨ تشرين الأول ٢٠١١، أن مجلس الوزراء سيرفض إقامة إقليم في محافظة صلاح الدين، مبينا أن الطلب بني على خلفية طائفية وحماية البعثيين، فيما لفت إلى أن المحافظة كانت معقلا للإرهاب.

كما أكد المالكي، في التاسع من تشرين الثاني الحالي، أن اختيار الوقت مهم بالنسبة للفدراليات والأقاليم، وأن الوقت الحالي "ليس مناسباً"، إنما ينبغي أن تكون هذه في ظل استقرار وهدوء وظل وحدة وطنية وحرص، وليس على أساس طائفي وتبدأ المشاكل والتحديات، مشددا على أن إعلان الأقاليم خلال هذه الفترة سيتحول إلى كارثة.

يذكر أن المادة ١١٩ من الدستور العراقي تنص على أنه يحق لكل محافظة أو أكثر تكوين إقليم بناء على طلب بالاستفتاء عليه، يقدم إما بطلب من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم، أو بطلب من عُشر الناخبين في المحافظة.

يأتي ذلك في وقت قال الأمين العام للحزب الإسلامي العراقي إياد السامرائي إن الدستور العراقي جاء توافقياً بين كافة مكونات الشعب، مشدداً على ضرورة احترامه والتزامه من جانب الجميع حتى وان لم تكن هناك قناعة بكل مفرداته.

وعد السامرائي مطالبات البعض بتشكيل الأقاليم أمر لا اعتراض عليه وهو حق دستوري، مادام إنهم يلتزمون بالسياقات القانونية ويحافظون على النهج السلمي فيها ولا ينبغي لأي كان تعطيل ذلك.

وأضاف في تصريح صحفي صدر عنه أمس السبت: أن آراء ومواقف قادة القائمة العراقية ليست واحدة تجاه الأقاليم، موضحاً أن عليهم الاستماع إلى جماهيرهم التي انتخبتهم وان يكثفوا اللقاءات مع شرائح المجتمع كافة وان يكونوا هم أساس الحوار الواسع حول الموضوع سواء داخل المحافظة أو بين القوى السياسية وان يوظفوا رصيدهم السياسي في تحقيق درجة عالية من الوئام بين العراقيين.

وتابع رئيس تحالف الوسط: نحن نرجو من القوى السياسية ألا تندفع بقوة أو بالضد من هذا الطرح أو ذاك وان تحترم اختيار الجماهير فهي اعرف بحاجاتها، وان تعمل من خلال حوار اخوي لإيجاد حل مرض يلبي توجهات الجماهير وحاجاتهم وفي الوقت نفسه يحافظ على اللحمة والوحدة الوطنية.

وبين السامرائي إن الخلاف حول الموضوع لا ينبغي أن يتحول إلى ممارسات قانونية أو إدارية أو أمنية، لان ردود الأفعال على ذلك من المتوقع أن تكون عنيفة وقد تجر العراق إلى المزيد من المشاكل وهو في غنى عن ذلك، ولكن ينبغي أن تكون هناك حملة إقناع واحتواء بمخاطبة الجمهور والتفهم منه دواعي المطالبة وكيف يمكن أن تكون هناك بدائل مرضية للجمهور.

الكردستاني: لا شأن لنا بالانسحاب.. الحكومة صاحبة الخيار

بغداد / المدى

نفى عضو التحالف الكردستاني النائب محسن السعدون الاتفاق بين التحالف الكردستاني ورئيس الوزراء نوري المالكي على بقاء عدد من القوات الأميركية في العراق.

وقال السعدون أن ما تناقلته وسائل الإعلام عن هذا الاتفاق غير صحيح باعتبار القوات الأميركية والجانب العراقي ملتزمين بالانسحاب الكامل نهاية هذا العام.

مؤكدا "عدم طلب التحالف الكردستاني رسميا من رئيس الوزراء بل مجرد سؤال كان من التحالف هو ماذا ستكون الحالة في المناطق المتنازع عليها حيث هناك سيطرات مشتركة بين الجانبين العراقي والأميركي في نينوى وديالى في حماية تلك المناطق المشمولة بالمادة ١٤٠". وأوضح أن ترك هذه السيطرات من قبل الجانب الاميركي قد يؤدي الى امور ومشاكل في غنى عنها.

وأضاف: الطلب غير قانوني باعتبارنا جهة غير رسمية في كردستان ونقول يجب أن تبقى القوات الأميركية وهذا الأمر بيد الحكومة المركزية لكننا نقول الآن على الحكومة الاتحادية والبرلمان ولجنة المادة ١٤٠ ان تحل هذه الامور وتضعها ضمن اولوياتها كما يطالبون الآن بانشاء اقليم ويحاولون وضعه في الاستفتاء، نحن ايضا نطالب باستفتاء شعبي وحل سريع وعلى الحكومة ان تفكر في وضع قوات أميركية بالعدد القليل بقدر ١٠٠ جندي ويكون مجرد حضور كي لا تحدث مشاكل في المنطقة.

وفي جانب آخر أكد النائب عن ائتلاف التحالف الكردستاني حسن حسين نرمو أن تضييف المالكي الى البرلمان ستقتصر على مناقشة الانسحاب الأميركي وعم طرح أي موضوع خارج الانسحاب الأميركي وجاهزية القوات الأمنية العراقية.

وقال نرمو: إن البرلمان سيضيّف رئيس الوزراء نوري المالكي لمناقشة موضوع الانسحاب الاميركي ومدى جاهزية القوات الامنية العراقية واستعدادها لأخذ مكان القوات الاميركي.

وأضاف: لا يوجد موضوع محدد سيطرحه التحالف الكردستاني على المالكي لكون جميع المشاكل العالقة بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم تم طرحه خلال زيارة الوفد السياسية والوفد الحكومي إلى بغداد لذلك سيقتصر التضييف على مناقشة الانسحاب الأميركي.

وفي وقت سابق، أكد عضو دولة القانون والنائب عن التحالف الوطني إبراهيم الركابي أن المالكي سيقدم للبرلمان التقرير النهائي بشأن الانسحاب الأميركي وجاهزية القوات الأمنية العراقية، بعد رجوعه من اليابان.

وقال الركابي إن البرلمان طلب تضييف رئيس الوزراء نوري المالكي لإعطاء رؤية واضحة عن الانسحاب الأميركي وجاهزية القوات الأمنية، مضيفاً أن المالكي سيقدم التقرير النهائي عن الانسحاب الأميركي وجاهزية القوات الأمنية العراقية لسد الفراغ الأمني والثغرات التي قد تتركها القوات الأميركية وسنقوم بدعمه إذ كانت هناك ثغرات أمنية بعد الانسحاب.

وأشار إلى أن المالكي سيأتي الى البرلمان في أول جلسة بعد عودته من اليابان لأن موضوع الانسحاب الأميركي من أهم المواضيع التي يجب مناقشتها داخل البرلمان لأن لها تأثيرا على الوضع السياسي والأمني في العراق.

نواب البصرة: ضعف الخطط الأمنية جعل الإرهاب يستهدفنا

بغداد / المدى

طالب نواب عن محافظة البصرة أمس الحكومة المركزية بتقديم الدعم المالي والتعبوي للأجهزة الأمنية في المحافظة وتفعيل الجهد الاستخباري، داعين الأجهزة الأمنية في المحافظة إلى مراجعة خططها الأمنية وإجراء تحقيق موسع لتحديد مسؤولية الخروق.

وقال النائب عن التحالف الوطني عن المحافظة عادل المالكي في مؤتمر صحافي، عقده امس، في مبنى البرلمان مع عدد من نواب محافظة البصرة وحضرته "المدى" "نطالب الحكومة المركزية بتقديم الدعم المالي والتعبوي للأجهزة الأمنية في المحافظة وتفعيل الجهد الاستخباري لأهميته الأمنية واللوجستية لأمن العراق"، مطالبا الحكومة بـ"تقييم عمل الأجهزة الأمنية بما يمنع وقوع اعمال العنف".

وطالب المالكي الأجهزة الأمنية في محافظة البصرة بـ"مراجعة خططها الأمنية وتدارك الضعف فيها الذي بسببه استطاع الإرهابيون القيام بعملياتهم الإجرامية لأكثر من مرة وفي أكثر من مكان وبنفس الأسلوب".

ودعا المالكي إلى "إجراء تحقيق امني موسع واضح المعالم لتحديد مسؤولية الخروق وجوانب الضعف في الأجهزة الأمنية ومحاسبة المقصرين"، داعياً مجلس النواب إلى "السماح لنواب محافظة البصرة السفر للمحافظة للإطلاع على الواقع المرير للتفجير الأخير وتقديم تقرير مفصل حول الموضوع".

وكانت محافظة البصرة، قد شهدت مساء الخميس الماضي، وقوع ثلاثة تفجيرات بالقرب من سوق شعبية تقع في منطقة خمسة ميل، نحو (٨ كم شمال مركز المدينة)، نفذت باستخدام عبوتين ناسفتين ودراجة نارية مفخخة، وأسفرت بحسب مصادر أمنية وصحية عن مقتل ١٩ شخصاً، بينهم آمر اللواء ٥٣ التابع لفرقة المشاة الرابعة عشر في الجيش العراقي العقيد الركن قيس القريشي ومعاون مدير عام شرطة البصرة للشؤون الإدارية العميد عادل أحمد محمد ومعاون المدير العام لشؤون الحركات العميد مطر داخل مايع، فيما أصيب ٦٥ شخصاً بجروح.

وأعلن النائب عن دولة القانون حسين الأسدي، أمس لـ"السومرية نيوز"، عن تشكيل القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي لجنة مشتركة من وزارتي الدفاع والداخلية لتقييم الأوضاع الأمنية في محافظة البصرة، وفيما أكد أن اللجنة توجهت اليوم إلى المحافظة، رجّح بأن تجري هذه اللجنة تغييرات أساسية في القيادات الأمنية العليا خاصة بعد التفجيرات التي شهدتها المحافظة.

يذكر أن محافظة البصرة، نحو ٥٩٠ كم جنوب بغداد، يتسم وضعها الأمني بالاستقرار النسبي، لكنها تشهد بين حين لآخر وقوع تفجيرات تستهدف المدنيين، وقع آخرها في الثاني من تشرين الثاني ٢٠١١، عندما قام مجهولون بتفجير ثلاث دراجات نارية مفخخة بشكل متعاقب قرب مطاعم ومقاه شعبية وسط المدينة، وأسفر الهجوم عن مقتل ١١ مدنياً وإصابة ٣٤ آخرين، كما تم تفجير سيارة مفخخة في ٢٥ آب ٢٠١١ قرب حسينية في قضاء أبي الخصيب، نحو ٢٠ كم جنوب مركز المدينة، مما أدى إلى مقتل أربعة مدنيين وإصابة ٣٠ آخرين، فيما أعلنت قيادة عمليات البصرة عن إلقاء القبض على منفذيه، وذكرت حينها أنهم اعترفوا بالانتماء لتنظيم القاعدة.

وكان النائب عن البصرة حسين طالب عمارة اعتبر أن "من يتحمل المسؤولية الكبرى عن هذه الجريمة قائد الفرقة ١٤ من الجيش العراقي"، الذي وصفه بـ"الفاشل"، وتابع في تصريح نشرته (المدى) أمس "هذا الشخص لا يكترث لدماء العراقيين التي تسيل في محافظة البصرة وكانت هناك تفجيرات سابقة لم يتخذ بعدها أية إجراءات مشددة".

وأعرب عمارة عن أسفه لـ"عدم التفات القيادة العامة للقوات المسلحة إلى الوضع الأمني في المحافظة"، متابعا "عادة ما تتم الاستعانة بضباط من خارج المحافظة لمسك الملف الأمني بل وأكثر من ذلك، فأن قائد الفرقة اثبت عدم إمكانيته في محافظة ديالى وتم عزله منها وبالرغم من ذلك، استعانت البصرة به في موقف لا يعرف سببه".

وكشف عضو مجلس النواب عن إجرائه محادثات "جدية" مع أعضاء لجنة الأمن والدفاع النيابية من اجل استبدال قائد الفرقة بأخر من المحافظة.

وعن حملات الاعتقال التي تشهدها المحافظة ومدى تأثيرها على الواقع الامني قال عمارة "انها تستهدف الابرياء فيما إن الإرهابيين طلقاء في مناطق ابو الخصيب والزبير التي تعد حواضن لهم في المحافظة ومن هناك تخرج أعمال العنف التي تسبب بقتل الكثير من الابرياء".

العراقية: حان الوقت للإيفاء بالوعود.. والبيضاء: حظر البعث سيواجه تعقيدات

بغداد / المدى

ذكر ائتلاف العراقية انه حان الوقت لتنفيذ الاتفاقيات السياسية بين الكتل، فيما توقعت الكتلة البيضاء المنشقة عن العراقية عرقلة تمرير مشروع قانون حظر البعث

قال عضو مجلس النواب عن القائمة العراقية قيس الشذر إن الفترة القادمة بحاجة إلى تنفيذ الاتفاقات بين الكتل السياسية لحاجة البلاد للتوافق الوطني.

وأضاف الشذر لوكالة الصحافة المستقلة إن هناك نية لدى القوى السياسية لحل الأزمات الراهنة والوصول إلى توافقات وطنية واضحة من اجل الانتقال بالبلاد لواقع أفضل خاصة في مجال الاستقرار الأمني للفترة التي تعقب الانسحاب الأميركي من البلاد نهاية العام الجاري.

وأوضح الشذر إن مسألة التوصل إلى توافقات وطنية بحاجة إلى لقاء لقادة الكتل السياسية لحل المشاكل العالقة خاصة في ظل عدم التوصل خلال الفترة الماضية الى أي حلول لأي من المشاكل العالقة.

وتطالب بعض الكتل السياسية بلقاء عاجل وسريع لقادة الكتل السياسية من اجل الوصول إلى التوافق الوطني المطلوب ينتقل بالبلاد الى مزيد من الاستقرار وفي المجالات كافة.

ودعت النائبة عن العراقية عتاب جاسم الدوري قادة الكتل السياسية بعقد اجتماع أخير لحسم الملفات العالقة وتنفيذ ما تبقى من اتفاقية أربيل والوزارات الأمنية قبل الانسحاب الأميركي.

وقالت الدوري: إن الخلافات بين ائتلاف العراقية ودولة القانون قد طالت وطال صبر الشارع العراقي بانتظار حسم هذه الخلافات التي من المفترض أن تحسم قبل الانسحاب الأميركي لتكون هناك رسالة تطمينية للشارع العراقي.

وأضافت: "على دولة القانون وائتلاف العراقية الجلوس على طاولة مستديرة للمرة الأخيرة لحسم الملفات العالقة المتعلقة بتنفيذ بنود اتفاقية أربيل والوزارات الأمنية"، مطالبة الكتلتين بالالتحام وإنهاء هذه الخلافات".

وأشارت إلى أن قوى الإرهاب تتربص لوحدة العراق وسوف تعمل على تصعيد الوضع الأمني بشكل خطير في الأيام القادمة بسبب عدم حسم الوزراء الأمنيين، مبينة أن القائمة العراقية سوف تستمر بالضغط على دولة القانون لإرجاع استحقاقنا الانتخابي.

إلى ذلك، أعربت القائمة العراقية البيضاء البرلمانية عن توقعها إن يشهد تمرير مشروع قانون حظر حزب البعث والكيانات والأحزاب والأنشطة العنصرية والتكفيري عرقلة في البرلمان، عازية السبب إلى عدم توفر توافق سياسي بشأنه وعدم شمول الميليشيات بالحظر.

وقالت المتحدثة باسم الكتلة عالية نصيف إنّ مشروع القانون سيثير جدلا سياسيا كبيرا بين القوى السياسية، وذلك لعدم تضمينه الميليشيات والجهات السياسية الأخرى، الأمر الذي قد يؤدي إلى عرقلته خلال التصويت عليه في مجلس النواب، بسبب عدم حسمه سياسياً.

وأضافت نصيف أن قانون حظر البعث أشمل من قانون المساءلة والعدالة، لأن الأخير شمل أفراداً، فيما يتوجه الأول إلى الأفكار، كما سيحاسب ويحرم أي حزب يحمل أفكاراً بعثية صدامية أو متطرفة من المشاركة بالعملية السياسية، مشيرة إلى أن هناك تخوفاً مشروعاً من استغلال القانون من قبل الحكومة، لأنه يؤدي إلى أن تصبح السلطة المطلقة في أن تحظر وتجتث أي حزب له فكر البعث الصدامي.

وكان مجلس النواب قد أنهى قراءته الأولى لمشروع قانون حظر حزب البعث والكيانات والأحزاب والأنشطة العنصرية والتكفيرية خلال جلسته الثانية من فصله التشريعي الثاني لسنته التشريعية الثانية يوم الثلاثاء الماضي المصادف الـ ٢٢ من الشهر الحالي.

وكان مجلس الوزراء قد قرر مطلع حزيران الماضي، الموافقة على مشروع قانون حظر حزب البعث والكيانات والأحزاب والأنشطة العنصرية والتكفيرية، وإحالته إلى مجلس النواب مؤكدا بأنه سيعاقب بالسجن لمدة لا تزيد عن ١٠ سنوات كل من انتمى لحزب البعث بعد نفاذ هذا القانون أو روج لأفكاره وآراءه بكافة الوسائل.

فيما أبدت القائمة العراقية خشيتها من أن يستغل قانون حظر حزب البعث الصدامي من قبل السلطات التنفيذية لغير أغراضه التي سيشرع من اجلها،وان يستغل القانون لإقصاء خصومها بسبب ما أسمته ازدواجية العبارات لبعض فقرات القانون.

وقال النائب عن كتلة الحل المنضوية داخل ائتلاف العراقية احمد المساري أن "قانون حظر حزب البعث هو أمر دستوري مؤكدا حرص قائمته على تشريعه في هذا الوقت حتى وان جاء متأخرا بعض الشيء ومع هذا فان العراقية تخشى أن يستخدم القانون لتصفية الخصوم السياسيين لأن فيه الكثير من العبارات الفضفاضة والتي من الممكن أن تستخدم في القانون بشكل مزدوج ضد الخصوم".

واعتبر أن هيئة المسألة والعدالة كافية جداً لمسألة اجتثاث البعث وبهذا ليس من الضروري أن يكون هنالك قانون لحظر حزب البعث كون هيئة المساءلة والعدالة تصنف البعثيين الذين من تلطخت أيدهم بالدماء من غير المبتعدين عن حزب البعث، ومع هذا فأن العراقية تؤكد ضرورة تشريع هذا القانون ولن تقف بالضد منه".